المبحث الثالث

الرأي العام

Public Opinion

١ ـ تحديد مفهوم الرأي العام :

يمكن تعريف الرأي العام ببساطة على أنه رأي الجماعة الذي تتخذه في مسألة عامة، ومن التعريفات الاكثر قبولاً وانتشاراً تعريف المفكر السياسي (كي) V.O. Key الذي يرى فيه أن الرأي العام يمثل «آراء الاشخاص السائدة التي تجد الحكومة انَ من الحكمة الالتفات اليها والاهتمام بها»[1] ويذكرنا هذا التعريف بما قاله ميكافيللي في «المحاورات» Discourses من أن الأمير الواعي والحكيم لا يهمل الرأي العام فيما يتعلق بتوزيع المناصب[2]. ويعرف هنسي Hennessy الرأي العام بانه «مجموعة الآراء التي تحملها اعداد كبيرة من الاشخاص حول موضوع يشغل الاهتمام العام»[3].

ولكي نتمكن من تحديد مفهوم الرأي العام بدقة نحتاج الى معرفة المقصود بمصطلحي «رأي» و «عام». والرأي هو نظرة محددة ينظر بها الفرد لظاهرة أو مسألة معينة. وهو مرتبط بالعقل الانساني وملازم له ولكنه ليس بالضرورة ناتج عن التفكير، فالرأي قد يتكون بتأثير العاطفة وليس من عمل الفكر. ولكن العقل ضروري لصاحب الرأي لكي يعرف انه قد كون رأياً محدداً تجاه موضوع معين، حتى ولو كانت العاطفة وليس العقل نفسه، هي الدافع الى تكوين الرأي.

1- **V.O.Key, Public Opinion and American Democracy,** (New York: Alfred A. Knopf, 1961), p. 14.

2- Kousoulas, **Op.Cit.,** p. 85.

3- Bernard C. Hennssy, **Public Opinion,***2nd. ed. (Belmont, Calif: Wadsworth, 1970), p. 24.*

والرأي يجب ان يكون في موضوع قابل للنقاش ولا يمكن أن يتعلق بحقيقة ثابتة. فلقد أدت رحلة كولومبس في الماضي مثلا الى خلق مجال للنقاش واعطاء الرأي حول كروية الارض. فكان هناك من يرى بأن الأرض كروية ومن يعتقد بأن الأرض منبسطة. أما في الوقت الحاضر وبعد كل الاثباتات العلمية على كروية الارض فلم يعد هناك مجال لاعطاء الرأي في الموضوع حيث اقفل باب النقاش واصبحت كروية الأرض حقيقية علمية ثابتة مسلم بها[4].

واذا كان تحديد مفهوم «الرأي» سهلاً وواضحاً فان تحديد مفهوم «العام» ليس بنفس السهولة والوضوح. ومن أسهل تعريفات «العام» أو «المجال العام» هو ربطه بنشاطات الحكومة وممارستها. وبحسب هذه النظرية يصبح الرأي العام هو رأي مجموعة كبيرة من الافراد في قوانين لحكومة وممارستها ومواقفها وتفاعلاتها الداخلية والخارجية وكل ما يتعلق بالسلطة[5].

وبالاضافة الى ارتباط موضوع الرأي «بالمجال العام»، يجب أن يكون عدد الاشخاص الذين يحملونه في المجتمع ككل أو ضمن احدى فئاته كبيراً نسبياً لكي نتمكن من وصفه بالرأي العام. فلكي نتمكن من اعطاء صفة العمومية للرأي واعتباره رأياً عاماً يجب توفر معياري الكم والكيف معاً. فمن حيث الكيف يجب ان يدخل موضوع الرأي ضمن «المجال العام»، ومن حيث الكم يجب ان يكون عدد الاشخاص الذين يحملونه كبيراً نسبياً.

وهذا يقودنا الى تمييز الرأي العام عن الرأي الخاص، وهو الرأي الذي يمثل شخص أو اثنين أو مجموعة قليلة من الافراد. فالرأي العام يتعلق بكثرة من الجماعة بينما يعبر الرأي الخاص عن رأي الفرد أو الاسرة أو الشلة أو القلة من الاشخاص. ونظراً لمحدودية انتشاره يبقى الرأي الخاص خاصاً حتى ولو تعلق بموضوع عام مثل رأي عدد محدود من الاشخاص في احد المشاريع الحكومية.

4- *Kousoulas*, **Op. Cit.**, p. 85-86.

5- **Ibid.**, p. 86-87.

ولكن يمكن له في هذه الحالة ان يتحول الى رأي عام اذا شاع انتشاره في المجتمع ككل أو احدى فئاته المميزة.

ولا يعتبر، بالمقابل، من الرأي العام، رأي الجماعة الذي لا يتعلق بقضية عامة، مهما كان عدد معتنقيه في المجتمع كبيراً. ومثل ذلك رأى مجموعة كبيرة من الافراد في صوت احد المطربين أو في نجاح برنامج تلفزيوني محدد.. فاذا كان رأي أغلبية الشعب الالماني مثلاً يميل الى تفضيل السيارة الصغيرة على الكبيرة فهذا ليس رأياً عاماً، أما اذا كان الرأي يتعلق بضرورة تدخل الحكومة لفرض صناعة السيارات الصغيرة فعندها ندخل في مجال الرأي العام.

ولا يتحتم على الرأي العام ان يكون شاملا لكل المجتمع، فبخلاف الرأي العام الشامل هناك الرأي العام الجزئي الذي يتعلق بفئة واحدة من فئات المجتمع، أو جماعات المصالح المختلفة مثل رأي النساء في تحقيق المساواة الوظيفية مع الرجال، أو رأي العمال في تحديد قانون الاجور، أو رأي سائقي السيارات العمومية في اللوائح المرورية المنظمة لوضعهم، أو رأي نقابة المحامين في قانون تنظيم المرافعات القضائية في المحاكم، أو رأي المواطنين الذين يستخدمون المواصلات العامة كل صباح ومساء في قرار الحكومة برفع أسعار النقل، وغير ذلك من عشرات الآراء العامة الجزئية الموجودة في المجتمع. ورأي احدى فئات المجتمع، أو احدى جماعات المصالح فيه يعتبر رأياً عاماً حتى ولو كانت الفئة صغيرة (مثل رأي اصحاب المصانع) أو غير منظمة (مثل رأي الاشخاص الذين يستفيدون من برامج الضمان الاجتماعي)، شريطة ان تتمتع الفئة بخصائص تميزها كفئة مستقلة في المجتمع، وان يدخل موضوع الرأي في مجال التفاعلات العامة في المجتمع، وان تكون نسبة مؤيدية ضمن الفئة ذات العلاقة كبيرة نسبياً، أو أن يكون رأياً رسمياً للجماعة كما في حالة النقابة والاتحاد[6].

ونخلص من ذلك كله الى ان الرأي العام بنظر الكثيرين من علماء السياسة هو رأي مجموعة كبيرة نسبياً من الافراد، أو رأي احدى فئات المجتمع

6- **Ibid.**, p. 87-88.

أو جماعاته المنظمة، في موضوع يتعلق بالتفاعلات العامة في المجتمع مثل رأي الافراد في التمييز العنصري، أو الخدمات الصحية، أو السياسية الخارجية، أو احد المرشحين في الانتخابات أو رأي احدى فئات المجتمع في موضوع عام يخصها. ويعتبر رأي الحكومة الرسمي في موضوع معين أو قضية ما، رأياً عاماً بالضرورة، لأن ما يخص الحكومة بنظر الكثيرين هو المعيار الذي يميز العام عن الخاص ولان رأي الحكومة غالباً ما يتم تقبله بشكل واسع نسبياً في المجتمع.

ويجب تمييز الرأي العام عن الوجدان القومي National Sentiment الذي يعبر عن المباديء العامة في الدولة ويتأصل في نفسية الانسان وشعوره وعاطفته، ويولد مظاهر «الاجماع العام» في المجتمع Substantially Universal Agreement التي يتمسك بها الافراد وتستقر معهم لفترات طويلة وتتعلق في القيم والتقاليد الراسخة المعبرة عن الجماعة باكملها. ومن امثلة مظاهر الاجماع العام، القيم والمبادي الاسلامية في المجتمعات الاسلامية، وقيم الحرية الفردية في الدول الديمقراطية، والقيم الجماعية التعاونية في المجتمعات الاشتراكية، واعتزاز الافراد بلغتهم وتراثهم وثقافتهم في كل مجتمعات العالم[7].

٢ ـ انواع الرأي العام :

هناك طرق متعددة لتصنيف الرأي العام، وسوف نستعرض هنا خمسة طرق اساسية منها:

أ ـ يتم تصنيف أنواع الرأي العام في الطريقة الاولى على أساس نوعية وطبيعة الرأي نفسه حيث يتم التمييز بين:

١ ـ الرأي العام المسيطر ، وهو رأي القيادة والزعماء والحكومات.
٢ ـ والرأي العام المنقاد، وهو رأي السواد الأعظم من الناس.
٣ ـ والرأي العام المستنير، وهو رأي الطبقة المثقفة.

7- Pennock and Smith, **Op. Cit., p. 309-311.**

ب ـ يتم التصنيف في الطريقة الثانية بحسب المجال الذي ينتشر فيه الرأي بالمجتمع فيتم التمييز بين:

١ ـ الرأي العام الشامل وهو الذي يتعلق بمسألة تهم المجتمع ككل مثل الرأي في حرية الصحافة والرأي في تنظيم المرور والرأي في انتاج الثروات الطبيعية للدولة.
٢ ـ الرأي العام الجزئي وهو الرأي الخاص بفئة من فئات المجتمع أو احدى جماعات المصالح فيه مثل رأي عمال التنظيفات في تحديد اجورهم أو رأي موظفي الدولة في زيادة ساعات عملهم. أو رأي جماعة السيخ في الهند باقتحام معبدهم من قبل قوات الحكومة الهندية.

جـ ـ يتم التصنيف في الطريقة الثالثة على اساس حجم وسعة انتشار الرأي، فهناك:

١ ـ رأي الاقلية، وهو رأي المجموعة الصغيرة من الافراد.
٢ ـ رأي الاغلبية ، وهو رأي أغلبية المجتمع.
٣ ـ والرأي الساحق أو الجامع، وهو الرأي الذي يزيد انتشاره في المجتمع على ٩٠٪، وقد يتحول هذا الرأي الى «اجماع عام» اذا استمر وجوده في المجتمع لمدة طويلة.

د ـ ويتم التصنيف الرابع على اساس مدة استمرارية وجود الرأي العام حيث يتم التميز بين:

١ ـ الرأي العام اليومي، وهو الذي يتعلق بتطور وتعاقب الاحداث، مثل رأي الأفراد في استقالة وزير الخارجية في دولتهم أو في دولة أخرى.
٢ ـ الرأي العام المؤقت، وهو الذي يبقى موجوداً في الجماعة لفترة محدودة مثل رأي المواطن العربي في الوجود الأمريكي في لبنان.
٢ ـ الرأي العام الدائم، ويتوقع له أن يبقى مع الافراد لفترات طويلة

مثل رأي الفرد في الديمقراطية أو الاشتراكية أو الشيوعية، الرأي العام الدائم يمكن ان يتحول أيضاً الى اجماع عام اذا زادت نسبة انتشاره على ٩٠٪ أو ٩٥٪ بين السكان. فالرأي العام الساحق الدائم يتحول الى اجماع عام.

هـ - ويتم التصنيف الخامس على اساس المحيط الذي ينتشر فيه الرأي العام، فهناك:

١ - الرأي العام المحلي: ويتعلق بمسألة محلية مثل رأي المواطن السعودي في العمالة الأجنبية.
٢ - الرأي العام الاقليمي: ويتعلق بمسألة اقليمية مثل رأي المواطن الخليجي بحرب الخليج أو رأي المواطن العربي في مواقف الجامعة العربية.
٣ - الرأي العام العالمي: ويتعلق بموضوع ذات أهمية عالمية وينتشر في انحاء العالم مثل الرأي العالمي بالتسليح الذري، أو الرأي العالمي في مذبحة الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا[٨].

٣ - خصائص الرأي العام :

يتميز الرأي العام ببعض الصفات التي قد تبعده احياناً عن الموضوعية أو الانسانية أو الصالح العام. فالرأي العام قد يوجه سياسة الحكومة للتعصب ضد مصلحة الاقليات عوضاً عن مساعدتها. وهناك اربع خصائص اساسية ملازمة لتكوين الرأي العام يستحسن ذكرها وهي:

أ - يتأثر الرأي العام بالمكونات الشخصية للانسان مثل التعصب والعاطفة والجهل.
ب - يتأثر الرأي العام بالخضوع للكثير من العوامل الخارجية التي توجه اتجاهات الافراد وتفضيلاتهم.

---

٨ - الدكتور سعيد سراج، **الرأي العام: مقوماته واثره في النظم السياسية المعاصرة** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨)، ص ١٢ - ١٦.
- **Pennock and Smith**, op.cit., p. 306-307

جـ ـ يتأثر الرأي العام بالمصلحة الخاصة بالأفراد.
د ـ يتأثر الرأي العام بالمعلومات المتاحة وطريقة فهم المسألة[9].

٤ ـ مؤثرات تكوين الرأي العام الخارجية :

يتكون الرأي العام لدي الافراد نتيجة تفاعل عوامل داخلية شخصية خاصة بالفرد، مع مجموعة من المؤثرات الخارجية. وان البحث في العوامل الداخلية، (ومن اهمها طبيعة الانسان وثقافته ودرجة تعليمه ووعيه وصفاته الشخصية وميوله العاطفية)، هو من اختصاص علم النفس السياسي، أما ما يهمنا في هذا المجال فهو استعراض المؤثرات الخارجية التي تؤثر في تكوين الرأي العام لدى الافراد ومن أهمها:

أ ـ الاجماع العام أو الاتجاه العام الذي يتمثل في تأثير الرواسخ من القيم في المجتمع التي تفرض وجودها في مجالات كثيرة وتؤثر على رأي الافراد وسلوكهم وطرق تفكيرهم.

ب ـ هيئات التنشئة السياسية في المجتمع مثل الاسرة والمدرسة ودور العبادة.

جـ ـ الدعاية واجهزة الاعلام. وتهدف الدعاية الى التأثير في العواطف والمشاعر لكسب الرأي العام مستخدمة مختلف الوسائل وخاصة اجهزة الاعلام المختلفة (الصحافة ـ الاذاعة ـ التلفزيون).

د ـ الاشاعة ، وهي نشر وتداول الاخبار (التي قد تكون صحيحة أو غير صحيحة) بطرق غير رسمية. ولنجاح الاشاعة كعامل مؤثر في الرأي العام يجب توفر عنصري الاهمية والغموض. أي أن الاشاعة يجب ان تتعلق بموضوع يهم المجموعة دون ان تكون هناك مجالات متاحة للتأكد من صحة المعلومات المنتشرة عن طريق الاشاعة. وأن الحد من تأثير نشر الاشاعات في

9- **Pennock and Smith., Op. Cit.,** p. 310, 313-315.

المجتمع يتم بواسطة استمرارية الحكومة باعطاء المعلومات الصحيحة للافراد حتى تكسب ثقتهم في الاخبار والاعلانات الرسمية.

هـ ـ الصفوة في المجتمع ، والقادة السياسيين، والمؤسسات الحكومية، والاحزاب السياسية، وجماعات المصالح[١٠].

٥ ـ الأهمية السياسية للرأي العام :

تتبلور اهمية الرأي العام السياسية في توليد الضغط الشعبي على الحكومة لاتخاذ موقف محدد تجاه مسألة معينة، مثل ضغط الشعب الامريكي على حكومته لانهاء حرب فيتنام. كما يلعب الرأي العام دوراً مهماً في تأييد زعيم ما ومساعدته على تولي زمام القيادة السياسية في الدولة. وكذلك فان اتجاهات الرأي العام توجه عناية المسؤولين السياسيين الى المواضيع التي تهم المواطنين، ولهذا فان القادة السياسيين كثيراً ما يتهمون بمعرفة اتجاهات الرأي العام لشعوبهم في مختلف القضايا.

و يقلل من الاهمية السياسية للرأي العام أنه نادراً ما يكون موحداً شاملاً في قضية من القضايا. والاتجاه الشائع هو انقسام الرأي داخل الدولة حول القضية موضوع النقاش أو الخاصة بتكوين الرأي. وان انقسامات الافراد حول المواضيع العامة وتكوين آراء مختلفة بخصوصها يجعل من الصعب على رجال السياسة التصرف وفق الرغبة الشعبية. فتشتت اتجاهات الرأي العام بنسب متقاربة مثلاً حول مسألة زيادة النفقات العسكرية بين مؤيد ٣٥٪ ومعارض ٣٢٪ وغير متخذ لرأي محدد ٣٣٪، تعطى الفرصة لعضو السلطة التشريعية لتحديد موقفه من الموضوع وفق مرئياته الشخصية وليس تحت تأثير الرأي العام.

وبالاضافة الى انقسام الرأي العام في حالات الرأي العام الشامل كما هو موضح في المثال السابق، فان المجتمع مليء بأنواع مختلفة من الرأي العام

10- Rodee, et. al. **Op.Cit.**, p. 434-437.
Kousoulas, **Op. Cit.**, p. 89-93.
Pennock and Smith, **Op. Cit.**, p. 316-330

لجزئي الذي يخص بعض فئات المجتمع وجماعات المصالح فيه. والرأي العام الجزئي لا يتمتع من حيث الاصل بنفس القوة السياسية التي يحظى بها الرأي العام الشامل. فالفئة المكونة للرأي العام الجزئي قد تكون صغيرة أو ضعيفة بحيث لا تتمكن من التأثير على قرارات الحكومة أو تكون قوتها متجمعة خارج الدائرة الانتخابية للكثيرين من النواب بحيث لا يهتموا بأمرها على الاطلاق.

ان تجزأة الرأي العام بين فئات المجتمع المختلفة، وانقسام الرأي العام الشامل الى عدة اتجاهات قد قلل بشكل كبير من الاهمية السياسية للرأي العام كقوة مؤثرة على قرارات الحكومة. فالبعض يرى انه ليس هناك رأي عام ولكن هناك آراء عامة Many Publics or Public Opinions جزئية ومختلفة ومتعارضة. واذا كانت التوقعات النظرية تفترض جدلاً ان الرأي العام يؤثر على قرارات ومواقف الحكومة وخاصة في الدول الديمقراطية، فان الممارسة العملية توضح أن الآراء العامة لا تشكل قوة مؤثرة على قرارات رجال السياسة كما هو متوقع[11].

أين الاهمية السياسية للرأي العام اذن؟ بالرغم من كل ما قيل فان الرأي العام هو ظاهرة سياسية مهمة تشغل ذهن صانعي القرارات وخاصة في الفترات الانتخابية، والكثير من دراسات الرأي العام تتعلق بنماذج السلوك في الانتخابات[12]. ورجل السياسة الذكي يبحث عن اتجاهات الرأي العام فاذا شعر بانها قوية وواضحة في قضية ما فانه يلتزم بها. وتبدو الاهمية السياسية للرأي العام ايضاً في المحاولات التي تبذلها مختلف حكومات العالم لتوجيه الرأي العام لشعوبها والتأثير فيه.

ولكن متى يكون الرأي العام للافراد مؤثراً في الحكومات ؟

11- Prewitt and Verba, **Op. Cit.**, p. 110-113.
Kousoulas, Op. Cit., p. 87-89.
Pennock and Smith, **Op.Cit.**, p. 310-311.

12- Stephen L.Wasb, **Political Science, The Discipline and its Dimensions** (New York. Charles Scriber's sons, 1970), p. 325-326.

نستطيع القول بصفة عامة انه يمكن للرأي العام ان يؤثر في قرارات الحكومة في الحالات التالية:

١ ـ يكون الرأي العام الشامل مؤثراً اذا كانت هناك أغلبية واضحة تتمسك به. فاذا دلت مؤشرات الرأي العام مثلاً أن نسبة ٧٠٪ من الافراد في المجتمع تعارض زيادة ضريبة الدخل فالحكومة قد تصرف النظر تحت تأثير ضغط الرأي العام عن زيادة الضريبة.

٢ ـ يكون الرأي العام الجزئي مؤثراً اذا كانت الفئة أو الجماعة التي يخصها قوية ومنظمة ومتداخلة مع باقي الفئات والجماعات في الدولة. فجماعة المدرسين .مثلاً فئة صغيرة نسبياً في المجتمع ولكنها اذا كانت منظمة في رابطة قوية فان رأيها الخاص بتعديل الخطط والمناهج والمقررات الدراسية سيدخل ضمن اعتبارات الحكومة عند اتخاذ قرارات تطوير السياسة التعليمية.

٣ ـ تتحدد أقوى مجالات تأثير الرأي العام سواء أكان شاملاً أو جزئياً في الموقف الذي تشعر فيه الحكومة ان تجاهلها للرأي السائد سيولد غضباً واستياء شعبياً و يؤدي الى تكوين مواقف معادية ومنظمة ضد الحكومة. ففي مثل هذه الحالة سوف تستجيب الحكومة لاتجاهات الرأي العام. وهذا تماماً ما قصد به (كي) Key في تعريفه للرأي العام الذي اشرنا اليه سابقاً والذي يرى فيه ان الرأي العام يمثل الاتجاهات التي ترى الحكومة ان من الحكمة ان تستجيب اليها. فان رأي الاغلبية ضد توقيع اتفاقية معينة تكون الدولة على وشك ابرامها مع دولة أخرى أو مجموعة من الدول، يكون اكثر تأثيراً وفعالية، اذا شعرت الحكومة أن ابرامها للاتفاقية سيولد اضرابات عامة واعمال شغب منظمة وعشوائية من قبل الافراد. ومن خلال هذه النظرة فقد تعدل الحكومة عن توقيع الاتفاقية.

٤ ـ يكون الرأي العام مؤثراً فعالاً اذا كان لموضوع الرأي صلة مباشرة باحد مبادىء الاجماع العام في المجتمع.

٦ـ الرأي العام في الانظمة الديمقراطية :

ان الاتجاه الغالب في الفكر السياسي الغربي المعاصر هو ربط مفهوم الرأي العام بالديمقراطية. فالرأي العام لن يكون مؤثراً، كما يقال، الا في الانظمة الديمقراطية حيث تتمتع اجهزة الاعلام بحرية كبيرة تمكنها من توفير حرية الحوار الذي يساعد على تكوين الرأي المستقل. فالديمقراطية هي التي تصمن حرية تكوين الرأي وايجاد «سوق الافكار الحرة» التي تحدث عنها جان استيوارت ميل[١٣].

ولكن تصوير الموضوع بهذه الطريقة يفترض ان المواطن في المجتمعات الديمقراطية لديه من الاهتمام والمعلومات المتاحة ما يكفي لتكوين الرأي المستقل. كما يفترض ايضاً ان الحكومات الديمقراطية لا تحاول توجيه الرأي العام في دولها. وهذه كلها افتراضات غير صحيحة حيث توضح الدراسات المختلفة ان نسبة كبيرة من شعوب هذه الدول ليس لها رأي محدد في كثير من القضايا اما لعدم الاهتمام أو لنقص المعلومات اللازمة لتكوين الرأي. فنسبة كبيرة من افراد الشعب الامريكي مثلاً ليس لها رأي محدد حول تشريعات الضمان الاجتماعي، ومواقف السياسة الخارجية، والبرامج الاقتصادية الفدرالية، وحقوق الاقليات والحقوق المدنية، واذا سئلوا عن رأيهم تجاه السياسات الحكومية في هذه المسائل نجد ان الكثير من الاجابات تفيد بعدم وجود رأي على الاطلاق. والسبب في ذلك يعود، كما ذكرت، اما لعدم الاكتراث بقضايا المجتمع العامة، أو لنقص المعلومات المتاحة والتي لا يتمكن الشخص من تكوين الرأي بدونها. واذا كان الكثيرين من افراد الشعب الأمريكي، كما توضح الدراسات الميدانية، لا يعرفون الفرق بين مواقف الحزب الجمهوري ومواقف الحزب الديمقراطي من قضايا المرأة، وزراعة التبغ، والتأمين الصحي، وترخيص حمل السلاح، فكيف يمكنهم تكوين الرأي الخاص بتفضيل سياسة احد الحزبين بخصوص هذه القضايا.

ومن هذا نلاحظ ان توفر جو الحرية الموجودة في الدول الديمقراطية لا

13- Pennock and Smith, **Op.Cit.**, p. 306-307.

يكفي وحده للادعاء بفاعلية تأثير الرأي العام في هذه الدول. ومن جهة اخرى فان تضارب آراء الافراد في الدول الديمقراطية وتناقضها احياناً يجعلها عديمة التأثير. فالأفراد قد يعتقدون مثلاً بضرورة تخفيض ضرائب الدخل، في نفس الوقت الذي يرون فيه أن الحكومة يجب ان تقدم المزيد من مختلف انواع الخدمات التي تحتاج الى زيادة في نسبة الضريبة لامكانية الانفاق عليها. في مثل هذه الحالة كيف يمكن للرأي أن يؤثر على اعضاء السلطة التشريعية وهم ينظرون في نسبة ضريبة الدخل وبرامج الخدمات[١٤].

وبعد أن بينّا ضعف تأثير الرأي العام الشعبي على صنع السياسة العامة في الدول الديمقراطية بقي ان نوضح ان التأثير الفعلي يقع في يد الصفوة Elite التي تتمثل في الاشخاص المتحكمين بمراكز القوة في المجتمع بما في ذلك المناصب الحكومية الرسمية. وتقوم الصفوة في الدول الديمقراطية والتي تتكون من الاشخاص المسيطرين على المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، بالتأثير على الرأي الشعبي وتوجيهه في الاتجاهات التي تخدم مصالحها[١٥]. و يساعدها في ذلك سيطرتها على القيادات السياسية ووسائل الاعلام التي تثق الجماهير بها وتقبل تفسيراتها للامور وتتقيد بمواقفها وآرائها. فالرأي العام الأمريكي غالباً ما يوجه لتأييد سياسات ومواقف الحكومة المختلفة[١٦].

ويمكن ان نستخلص مما تقدم ان الرأي العام المؤثر في الدول الديمقراطية هو ليس الرأي الشعبي ولكنه رأي الصفوة المسيطرة. ويمثل هذا تناقضاً واضحاً للمباديء والأسس الديمقراطية التي تفترض أن الرأي العام الشعبي هو الرأي الذي يجب ان يقف خلف صنع السياسة العامة. و يقول احد كتاب النظرية الديمقراطية موضحاً هذه النقطة: «ان الكثير من خصائص الرأي العام لا تنسجم

14- Rodee, et. al, **Op.Cit.,** p. 438-442.

15- Bill and Hardgrave **Op. Cit.,** p. 143-173.
For elite analysis see Harold Lasswell, et. al. The **Comparative Study of Elites** (Palo Alto, Calif. Stan ford University press 1952).

16- Kousoulas, **Op.Cit.,** p.90.

مع منطق النظرية الديمقراطية الكلاسيكية »[١٧].

٧ ـ الرأي العام في الانظمة السلطوية :

ان ربط البعض لاهمية وفاعلية تأثير الرأي العام بالانظمة الديمقراطية لا ينفي وجود تأثير الرأي العام خارج نطاق هذه الأنظمة ان ديفيد هيوم D. Hume مثلاً يرى ان ظاهرة الرأي العام هي ظاهرة قديمة وان تأثير الرأي العام يمكن ان يوجد حتى في سياسات الاباطرة والسلاطين في الماضي[١٨].

وفي الانظمة السلطوية المعاصرة سواء في الدول الشيوعية أم الدول النامية تقوم الحكومات بتوجيه الرأي العام في الاتجاهات التي تناسبها. فالرأي المسيطر هو رأي الصفوة الحزبية او العسكرية، أو التقليدية، الحاكمة والتي تحاول فرض تفضيلاتها على الافراد بواسطة مزيج من الاقناع والاكراه[١٩]. ولقد وجدنا في حديثنا عن الانظمة الديمقراطية ان الرأي العام المؤثر فعلاً هو أيضا رأي الصفوة المسيطرة في المجتمع. ولكن هذا لا يعني ان خصائص الرأي العام في الدول السلطوية تماثل خصائص الرأي العام في الأنظمة الديمقراطية. فبالرغم من أن رأي الصفوة هو الرأي المؤثر في كلا النظامين الديمقراطي والسلطوي الا انه يمكن ملاحظة الفروقات لتالية:

أ ـ اذا تمكنت اكثرية الافراد في الدول الديمقراطية من الاتفاق على رأي واضح محدد فان الصفوة تلتزم به وان كان مخالفاً لتفضيلاتها، أما في الدول السلطوية فأن رأي الصفوة هو الملزم دائماً للافراد.

ب ـ تعتمد الصفوة بالدول الديمقراطية في فرض رأيها على قبول الافراد الاختياري الناتج اما بسبب جهلهم بالمواضيع أو عدم اهتمامهم في كثير من القضايا أو لثقتهم في القيادات السياسية واجهزة الاعلام. أما الصفوة

17- Pennock and Smith, **Op.Cit.**, p. 330.

18- Ibid., p. 306.

19- Rodee, et. al., **Op. Cit.**, p. 118-119.

في الدول السلطوية فهي تستند في فرض اتجاهاتها على ايديولوجية حزبية مفروضة على الافراد.

وخلاصة القول هو ان الرأي العام المؤثر في الانظمة الديمقراطية والسلطوية معاً هو رأي الصفوة القيادية التي تتمثل في الاتحاد السوفييتي في الاعضاء البارزين بالحزب الشيوعي، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تتجسد في المسيطرين على مراكز القوى في المجتمع. والفرق بين النظامين ان الصفوة في الدول الديمقراطية تعمل في جو من الحرية والمنافسة بينما يبرز العنصر السلطوي في ممارسة صفوة الدول السلطوية.

٨ ـ قياس الرأي العام :

ان هناك طرقاً متعددة يمكن اتباعها لقياس الرأي العام بواسطة الاستبيان أو المقابلات الشخصية، أو الاتصالات الهاتفية أو بواسطة الاعتماد على اجهزة الاعلام.

وتوجد في الدول الديمقراطية الكثير من الشركات المتخصصة التي تقوم بأعمال قياس اتجاهات الرأي العام في مختلف المواضيع التي توكل اليها، والكثير من هذه الدراسات يتعلق بقياس اتجاهات الافراد في الانتخابات وقياس تفضيلاتهم لسياسات الحكومة الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية.

وان هناك بعض المشاكل التي تعترض سبيل الدراسات الاحصائية للرأي العام وقد تتعلق بعيوب خاصة بالعينة المختارة أو بالاسئلة التي قد تكون غامضة أو فيها تحديد للاجابة. وفي مثل هذه الحالات فان نتائج الدراسة لن تكون صحيحة ولن تعكس الاتجاه الحقيقي للرأي العام. ولهذا فان من المهم لدراسات قياس الرأي العام ان تتلافى اخطاء صياغة الاسئلة، وتتجنب أخطاء العينة المختارة التي يجب ان يتوفر فيها شرطان أساسيان وهما كفاية الحجم وتمثيل المجموع، لكي تكون ذات قيمة علمية قريبة من الواقع[٢٠].

20- Kousoulas, **Op.Cit.**, p. 95-98.

مراجع مختارة بالعربية

١ ـ آل شاوى ، هشام **مقدمة في علم السياسة** (بغداد : دار الكتب للطباعة والنشر).

٢ ـ الموند ، جبرائيل و ينغهام باول : **السياسة المقارنة، دراسات في النظم السياسية العالمية،** ترجمة أحمد علي عناني (القاهرة: مكتبة الوعي العربي). بدون تاريخ).

٣ ـ بدوي ، احمد زكي ، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** (بيروت: مكتبة لبنان ١٩٧٨).

٤ ـ بدوي ، ثروت ، **النظم السياسية** (القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٧٥).

٥ ـ بدوي ، محمد طه ، **أصول علم السياسة** (الاسكندرية: المكتب المصري الحديث، ١٩٦٧).

٦ ـ بدوي ، محمد طه ، **مدخل الى علم العلاقات الدولية** (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٢).

٧ ـ بدوي ، محمد طه ، ومحمد طلعت الغنيمي: **النظم السياسية والاجتماعية** (القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٥٧).

٨ ـ بوتو، مور، **الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي،** ترجمة: د. محمد الجوهري، ومجموعة من الأساتذة. (الاسكندرية: دار الكتب الجامعية ١٩٧٢).

٩ ـ الجرف ، طعيمه ، **نظرية الدولة والمباديء العامة للانظمة السياسية ونظم الحكم** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٨).

١٠ـ الجمل، يحيى ، **الانظمة السياسية المعاصرة،** (بيروت: دار النهضة العربية ١٩٦٩).

١١ـ الخطيب، محمد فتح الله، **دروس في مباديء العلوم السياسية،** الكتاب الأول، (القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٦٩).

١٢ـ درويش، ابراهيم، **علم السياسة،** (القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٧٥).

١٣- دوقابر ، جاك دونديو، **الدولة**، ترجمة: د. سموحي فوق العادة (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٢)، سلسلة زدني علماً رقم ١٤٢.
١٤- دوفرجيه، موريس، **مدخل الى علم السياسة**، ترجمة الدكتور سامي الدروبي والدكتور جمال الأتاسي، (دمشق: دار دمشق).
١٥- دوفيرجيه، موريس: **الاحزاب السياسية**، ترجمة؛ علي مقلد، وعبد المحسن سعد (بيروت: دار النهار، ١٩٧٢).
١٦- دوفيرجيه، موريس ، **سوسيولوجيا السياسة، مباديء أولى في علم السياسة**، ترجمة: هشام دياب (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ١٩٨٠).
١٧- رويه ، ريمون، **نقد الايديولوجيات المعاصرة**، ترجمة: د. عادل العوا (بيروت: منشورات عويدات ١٩٧٨) سلسلة زدني علماً، رقم ٤٠.
١٨- رويه، ريمون، **الممارسة الايديولوجية**، ترجمة : د. عادل العوا (بيروت: منشورات عويدات ١٩٧٨) سلسلة زدني علماً ، رقم ٤٧.
١٩- سراج، سعيد، **الرأي العام مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨).
٢٠- سرحال ، احمد ، **القانون الدستوري والانظمة السياسية**، (بيروت: دار الحداثة ، ١٩٨٠).
٢١- سعد، اسماعيل علي، **الاتصال والرأي العام**، الطبعة الثانية (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية ١٩٨١).
٢٢- الشاعر، رمزي طه، **النظم السياسية والقانون الدستوري، الجزء الأول** (القاهرة: مطبعة عين شمس ١٩٧٧).
٢٣- الشرقاوي، سعاد، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، الطبعة الثانية (القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٨٢).
٢٤- شلبي، ابراهيم: **تطور النظم السياسية والدستورية**، دار الفكر العربي ١٩٧٤.
٢٥- شيحا، ابراهيم عبد العزيز، **مباديء الأنظمة السياسية: الدول - الحكومات** (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٢).

٢٦- صعب ، حسن ، **علم السياسة**، الطبعة السادسة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩).
٢٧- العروي، عبدالله **مفهوم الدولة** (الدار البيضاء، المغرب: المركز الثقافي العربي ١٩٨١).
٢٨- عساف، عبد المعطي محمد، **مقدمة الى علم السياسة** (الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر ١٩٨٣).
٢٩- العطار، فؤاد، **النظم السياسية والقانون الدستوري** (القاهرة: دار النهضة العربية).
٣٠- العويني ، محمد علي، **اصول العلوم السياسية** (القاهرة: عالم الكتب ١٩٨١).
٣١- غالي ، بطرس ، ومحمود خيري عيسى، **المدخل في علم السياسة**، (القاهرة: مكتبة النهضة - الطبعة السادسة، ١٩٧٩).
٣٢- كيتل، رايموند، **العلوم السياسية - الجزء الاول** - ترجمة: فاضل زكي (بغداد: مكتبة النهضة ١٩٦٣).
٣٣- ماريتان، جاك، **الفرد والدولة**، ترجمة: عبد الله أمين، (بيروت: دار مكتبة الحياة بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلن للطباعة والنشر).
٣٤- المتيت ، أبو اليزيد علي، **النظم السياسية والحريات العامة** الطبعة الثالثة (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ١٩٨٢).
٣٥- محمد ، عبد المعطي، ومحمد عيسى محمد **السياسة بين النظرية والتطبيق** (الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٧٦).
٣٦- محمد، عبد المعطي وآخرون؛ **السياسة بين النظرية والتطبيق**، (الاسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٧٦).
٣٧- مور، بارنغتون، **الجذور الاجتماعية للديمقراطية والدكتاتورية**، ترجمة: جورج جحا (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر).
٣٨- مياي ، ميشال ، **دولة القانون مقدمة في نقد القانون الدستوري** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ١٩٧٨).
٣٩- مينو ، جان ، **الجماعات الضاغطة**، ترجمة بهيج شعبان، (بيروت: منشورات عويدات، الطبعة الثانية، ١٩٨٠)، سلسلة زدني علماً، رقم ١٠.

٤٠- مينو ، جان ، **مدخل الى علم السياسة**، ترجمة: جورج يوسف (بيروت: منشورات عويدات، الطبعة الثالثة، ١٩٨٢)، سلسلة زدني علماً، رقم ٢٤.
٤١ - هوريو ، اندريه، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ترجمة علي مقلد وشفيق حداد وعبد الحسن سعد، الطبعة الثانية - الجزء الأول - والجزء الثاني - (بيروت: الاهلية للنشر والتوزيع ١٩٧٧).

obeikandl.com

مراجع اجنبية

1- Almond, Gabriel and James S. Coleman, eds.,**The Politicis of Developing Areas.** (Princeton: Princeton University Press, 1960)

2- Almond, Gabriel and Bingham Powell, Jr., **Comparative Politics, System, Process and Policy.** Second Edition, (Boxton: Little, Brown and Company, 1978.)

2.a Almond, Gabriel and Bingham Powell, **Comparative Politics Today: A World View.** Second Edition (Boston: Little Brown and Company; 1980.)

3- Bacharch, Petter, **The Theory of Democratic Elitism: A Critique.** (Boston: Little, Brown, 1967.)

4- Bentley, Arthun F., **The Process of Government,** (Cambridge, Mass: Belknal Press of Harvard University Press, 1967.)

5- Bertsch, Gary et. al., **Comparing Political Systems: Power and Policy in Three Worlds.** (New York: John Wiley and Sons 1978.)

6- Bill, James A. adn Robert L. Handgrave, Jr. **Comparative Politics The Quest Fo Theory.** (Washington, D.C. University Press of America, 1981.)

7- Blondel, Jean, **An Introduction to Comparative Government.** (New York: Praegery Publishers 1969.)

8- Brown, Bernard E., New Directions in Comparative

Politics (London: Asia Publishing House, 1962.)

9- Chilcote, Ronald H., **Theories of Comparative Politics the Search For a Panadigm.** (Bowlder, Colorado, West View Press, 1981.

10- Conway, Marganet N., and Frank B. Feigert, **Political Analysis, and introduction.** (Boston: Allyn and Bacon, Inc, 1972).

11- Coulter, Edwin M., **Principles of Politics and Government.** (Boston: Allyn and Bacon, Inc., 1981.)

12- Dahl, Robert, ed., **Regimes and Oppositions.** (New Haven: Yale University Press 1973.)

13- Dahl, Robert A., **Polyarchy: Participation and Opposition.** (New Haven: Yale University Press, 1971).

14- Dahl, Robert A., **A Preface to Democratic Theory.** Chicago: The University of Chicago Press, 1956).

15- Dalen, Hendrik and L. Harmon Zeigler. **Introduction to Political Sciences People, Politics, and Perception.** (Englewood Cliffs, N.J.. Prectice Hall, Inc., 1977).

16- Dawson, Richard, Et, al., **Political Socialization.** Second Editon (Boston: Little Brown and Company; 1977).

17- Deutsch, Karl, **Politics and Government, how People Decide their Fate.** Third Edition, (Boston: Houghton Nifflin Company, 1980).

18- Dragnich, Alex N. and Jorgen Rasmussen, **Major European Government.** Fifth Edition (Homewood, Illinois: The Dorsey Press, 1978).

19- Duverger, M. **Political Patties, Tra. by Barbara North and Rich and North. (London: Methuen & Co. 1954).**

20- Easton, David: A Framework for Political Analysis. (Englewood Cliffs, N.J. Prectice-Hall Inc., 1969).

21- Easton, David, **The Political System: An Inquiry into the State of Political Science.** Second Edition. (New York: Alfred A. Knopf, 1971).

22- Eckstein, Hanny and David Apter, eds., **A Reader.** (New York: Free Press, 1963).

23- Ehrmann, Henry W., ed. **Interest Group on Four Continents.** (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press 1958).

24- Fainsod, Merle, **How Russia is Ruled.** rev, ed.,(Cambridge. Harard University Press, 1969).

25- Freguson, John H. and Dean E. McHenry, **Elements of American Government.** Severnth Edition. (New York: McGraw Hill Book Company, 1966).

26- Freeman, Donald M. ed. **Foundation of Political Science Research, Methods, and Scope.** (New York: The Free Press, 1977).

27- Fried, Robert C., Comparative Political Institutions (New York: Macmillan Company, 1966).

28- Friedrich, Carl, **Man and his Government: An Emprical Theory of Politics.** (New York. McGraw Hill Book Company, Inc. 1963).

29- Groth, Alexnder J. **Comparative Politics: Distributive**

Approach. (New York: Macmillan, 1971).

30- Heckscher, Gunnar. **The Study of Comparative Government and Politics.** (New York Macmillan, 1957).

31- Hennssy, Bernard., Public Opinion 2nd ed., (Belmont, Calif: Wads Worth, 1970).

32- Hitcher, Dell G. and William H. Harbold, Modern Government 3rd edition (New York: Harper & Row Publishers, 1972).

33- Hitchner, Dell G. and Carol Levine, **Comparative Government and Politics.** Second Edition, (New York: Harper and Row, Publishers, 1981).

34- Jacobsen, G.A. and M.H. Lipman, **Political Science,** Second Edition Re. by William L. Shell. (New York: Barnes & Noble Books, 1979).

35- Jackson, Donal W. and R. Moughan., **An Introduction to Political Analysis.** (Santa Monica, Calif: Goodyear Publishing Co., 1978).

36- Key., V.O. **Politics, Parties, and Pressure Groups** 4th ed. (New York: Thomas Y. Growell Co., 1958).

37- Key, V.O. **Public Opinion and American Democracy. (New York: Alfred A. Knopf, 1961).**

38- Kousoulas, D.G., On Government and Politics (Montercy Calif: Brooks/Cole Publishing Company, 1982).

39- Lapalmbara, Joseph-, **Politics within Nations.** (Englewood Cliffs, N.J. Prentice-Hall, Inc., 1974).

40- Lasswell, Harlod, et. al., **The Comparative Study of** Elites (Palo Alto, Calif: Stanford University Press 1952).

41- Lasswell, Harold D., **Politics: Who Gets What, When, How (Clevcland and New York: Meridian Books, World Publishing Co., 1958).**

42- Lasswell, Harlod and Abraham Kaplan, Power and Society, A Framework for Political Inquiry. (New Haven, Conn: Yale University Press 1950).

43- Leach, Richard, American Fedralism (New York: W.W. Northon and Company, N.C., 1970).

44- Macridis, Roy C. ed. **Modern Political Systems:** Fourth edition (Englewood Cliffs, N.J: Prentice-Hall, Inc., 1978).

45- Merkl, peter, **Modern Comparative Politics,** Second Edition. (Hinsdale, Dryden Press 1977).

46- Meyer, Alfred G., **The Soviet Political System An Interpretation.** (New York: Random House, 1969).

47- Milnor, A.J. **Elections and Political Stability** (Boston: Little, Brown, 1969).

48- Newman, Sigmund., **Modern Political Parties** (Chicago: University of Chicago Press, 1956).

49- Orum, Anthony, **Introduction to Political Sociology.** (Englewood Cliffs, N.J: Prentice Hall, Inc., 1978).

50- Parenti Michael, **Democracy for the Few** Second Edition (New York. St. Martin's Press, 1977).

51- Pennock, J. Ronald, **Democratic Political Theory.**

(Princeton, N.J: Princeton University Press, 1979).

52- Pennock, J. ronald and David Smith, **Political Science: An Introduction** (New York: The Macmillan Co. 1964).

53- Polin, Raymond, **Modern Government and Constitutionalism,** (Chicago: Nelson-Hall, 1979).

54- Prewitt, Kenncth and Sidney Verba, **An Introduction to American Government** (New York: Harper & Row, Publishers, 1974).

55- Rodec, Carlton C. et. al., **Introduction to Political Science** Second edition. (New York: McGraw-Hill Book Company, 1967).

56- Sartori, Giovanni, **Parties and Party Systems:** A Framework for Analysis (Cambridge, Mass.: Cambridge University, Press, 1977).

57- Sederberg, Peter C., Interpreting Politics: An Introduction to Political Science (San Francisco: Chandler & Sharp Publishers, Inc., 1977).

58- Wasb, Stephen, **Political Science - the Discipline and its Dimensions** (New York: Charles Scribner's Sons, 1970).

59- Winter, Herbert and Thomas Bellows, **People and Politics: An Introduction to Political Sceince** (New York: John Wiley & sons, 1977).

60- Young, Oran R. **Systems of Political Science** (Englewood Cliffs, N.J.. Prentice-Hall 1968).

61- Zeiler, Harman.,. **Interest Groups in American Society** (Englewood Cliffs, N.J. Prentice-Hall, 1964).